الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

United Arab Emirates

UNITED ARAB EMIRATES دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة

NATIONAL BUREAU OF STATISTICS المركـــز الوطنـــي للإحصـــاء

تقرير تحليلي

إحصاءات التجارة الخارجية 2013م
لدولة الإمارات العربية المتحدة

أكتوبر 2014

تم إعداد وطباعة هذا التقرير
حسب دليل نشر البيانات الإحصائية وميثاق الممارسات الفضلى
لإعداد الإحصاءات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

محرم 1436 هـ، أكتوبر، 2014
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:

المركز الوطني للإحصاء، 2014م. *تقرير تحليلي عن إحصاءات التجارة الخارجية 2013 لدولة الإمارات العربية المتحدة*

جميع المراسلات توجه إلى:
إدارة النشر الإحصائي/ قسم المعلومات ونشر البيانات
ص.ب. 93000، مدينة أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.

هاتف: **+971 2 5592000**
فاكس: **+971 2 5592999**
البريد الإلكتروني : info@nbs.gov.ae
الموقع الإلكتروني : http://www.uaestatistics.gov.ae

الرؤية

بناء نظام إحصائي وطني حديث وفعال

الرسالة

توفير بيانات ومعلومات إحصائية حديثة ذات جودة عالية، تساهم في صنع القرارات ورسم السياسات وتقييم الأداء

القيم

الدقة	الأمانة	الموضوعية
الصدق	العمل الجماعي	الإبداع

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص التنفيذي	6
التجارة الخارجية حسب التكتلات الاقتصادية 2013	6
النتائج الرئيسية	7
• الواردات	7
• الصادرات غير النفطية	8
• المعاد تصديره	9
إحصاءات التجارة الخارجية البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي 2013	10
حجم التبادل التجاري	11
قيمة مجموع التبادل التجاري خلال الخمس أعوام الأخيرة 2009 - 2013	12
التجارة الخارجية حسب الأشهر 2013	13

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجداول	الصفحة
1	قيمة مجموع التبادل التجاري خلال الخمس أعوام الأخيرة 2009-2013	12

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	الأشكال البيانية	الصفحة
1	إجمالي قيمة التجارة الخارجية للدولة حسب التكتلات الاقتصادية مع العالم الخارجي 2013	7
2	توزيع قيمة الواردات حسب أهمية أقسام النظام المنسق 2013	8
3	توزيع قيمة الصادرات غير النفطية حسب أهمية أقسام النظام المنسق 2013	9
4	توزيع قيمة المعاد تصديره حسب أهمية أقسام النظام المنسق 2013	10
5	نسب حجم التبادل الكلي لدولة الإمارات العربية المتحدة مع دول مجلس التعاون الخليجي 2013	11
6	قيم الصادرات غير النفطية والواردات وإعادة التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة 2009- 2013	12
7	تطور حجم التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة 2009- 2013	13
8	التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة بشكلٍ شهري 2013	14

الملخص التنفيذي

ارتفاع قيمة إعادة تصدير دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 6.2 %. خلال عام 2013، مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي

أعلن المركز الوطني للإحصاء نتائج إحصاءات التجارة الخارجية الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2013، حيث بلغت قيمتها الإجمالية ما مقداره 1,065.5 مليار درهم، مقابل 1,055.9 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2012، بارتفاع مقداره 9.6 مليار درهم، وبنسبة وصلت إلى 0.9 %. وتشير ذات البيانات إلى أن قيمة الواردات بلغت 685.1 مليار درهم خلال عام 2013، مقارنةً بـ 667.5 مليار درهم خلال ذات الفترة من عام 2012، وبنسبة ارتفاع مقدارها 2.6 %، ومن جانب آخر بلغت قيمة الصادرات غير النفطية 148.2 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مقارنةً بـ 169.7 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2012، وبنسبة انخفاض مقدارها 12.7 %، أما قيمة المعاد تصديره فقد بلغت 232.2 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مقارنةً بـ 218.6، مليار درهم خلال عام 2012، حيث ارتفعت قيمة المعاد تصديره إلى ما نسبته 6.2 %.

وتنبع أهمية هذه القيم كونها تعكس مستوى الانفتاح على باقي العالم، ولكونها تمثل ترجمة لسياسة الانفتاح التجاري، التي تنتهجها الدولة على أساس عملية تنويع القاعدة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

التجارة الخارجية للدولة حسب التكتلات الاقتصادية خلال عام 2013

تشير البيانات الخاصة بإجمالي حجم التبادل التجاري الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة حسب مجموعة التكتلات الاقتصادية خلال الفترة محل الدراسة إلى أن الدول الآسيوية غير العربية احتلت المرتبة الأولى من حيث قيمة التبادل التجاري، وبقيمة إجمالية مقدارها 457.4 مليار درهم، أو ما نسبته 42.9 % من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، تلتها في المجموعة الثانية وبفارق كبير مجموعة الدول الأوروبية، وبقيمة مقدارها 248.6 مليار درهم، أو ما نسبته 23.3 % من مجموع التبادل التجاري، ثم تلتهما مجموعة الدول الأمريكية في المرتبة الثالثة، وبقيمة مقدارها 103.2 مليار درهم، أو ما نسبته 9.7 %، أما في المرتبة الرابعة فقد جاءت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وبقيمة إجمالية مقدارها 96.4 مليار درهم، أو ما نسبته 9 %. من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، أما الدول الأفريقية غير العربية فقد بلغت قيمة التبادل التجاري الخاصة بالدولة معها حوالي 63.2 مليار درهم تقريباً، أو ما نسبته 5.9 % من إجمالي التبادل التجاري، أما مجموعة الدول العربية الأخرى فقد بلغ نصيبها حوالي 55.5 مليار درهم تقريبا أو ما نسبته 5.2 % من إجمالي قيمه التبادل التجاري خلال عام 2013، وبالنسبة إلى الدول المحيطية والدول الأخرى فقد بلغت قيمه التبادل التجاري معهما حوالي 41.2 مليار درهم، أو ما نسبته 3.9 % من إجمالي قيمة التبادل التجاري الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة مع العالم الخارجي.

شكل 1

إجمالي قيمة التجارة الخارجية الخاصة بالدولة حسب التكتلات الاقتصادية مع العالم الخارجي 2013

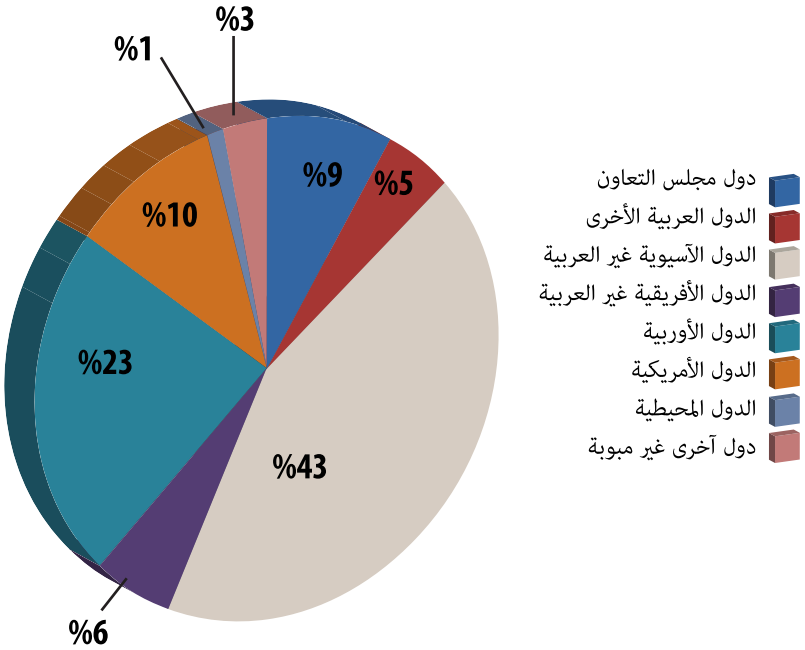

النتائج الرئيسية

تتلخص أهم النتائج التي يتضمنها تقرير إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2013 بما يلي:

- **الواردات:**

تمثل الواردات نسبة كبيرة من حجم التجارة الخارجية الكلي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتشير البيانات إلى أن حجم واردات الدولة لعام 2013، قد وصل إلى 685.1 مليار درهم، مسجلة ارتفاعاً يصل إلى نسبته 2.6 % مقارنةً بعام 2012، وتشير البيانات إلى أن النسبة الكبرى في النمو كانت في ارتفاع الواردات من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ومصنوعات هذه المواد، حيث بلغت قيمتها 223.8 مليار درهم خلال عام 2013، مقابل 212.1 مليار درهم خلال العام 2012، وكذلك ارتفعت واردات الدولة من الآلات وأجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصورة ولوازمها الى 116.7 مليار درهم عام 2013 مقابل 116.4 مليار درهم عام 2012، وساهم في ذلك أيضاً ارتفاع واردات الدولة من منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها إلى 38 مليار درهم تقريباً عام 2013 مقابل 34.9 مليار درهم عام 2012، وكذلك ارتفعت الواردات من المنتجات النباتية، حيث بلغت 24.3 مليار درهم خلال عام 2013، مقابل 22.7 مليار درهم خلال عام 2012، والشكل التالي يوضح توزيع الواردات حسب المجموعة الرئيسية.

شكل 2

توزيع قيمة الواردات حسب أهمية أقسام النظام المنسق 2013

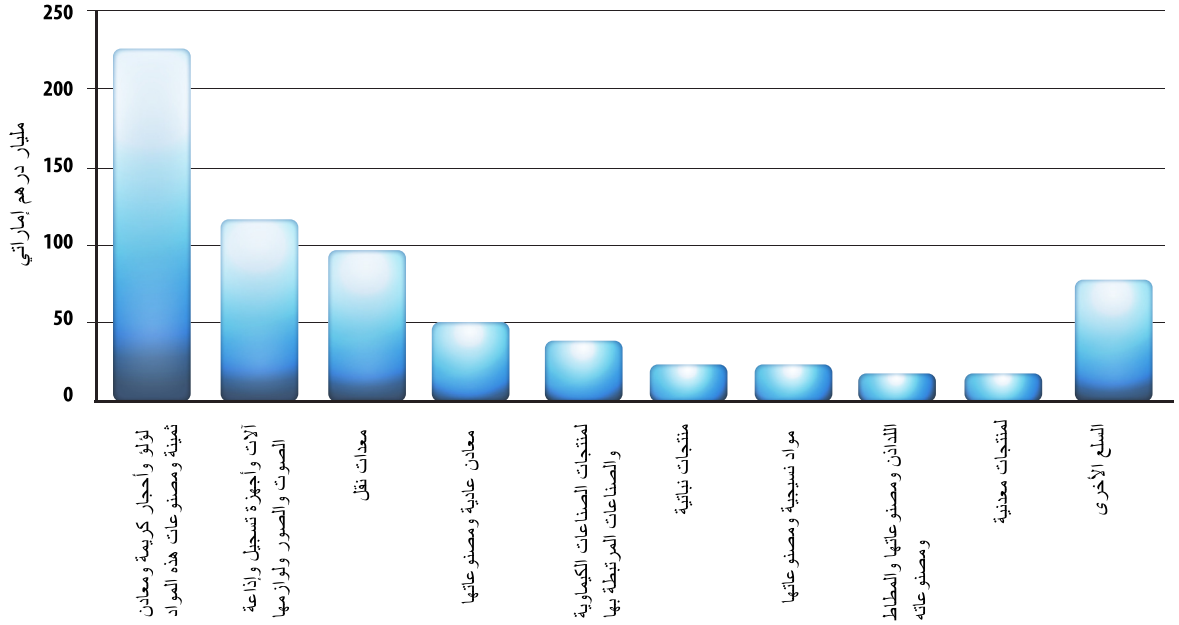

- **الصادرات غير النفطية:**

تمثل الصادرات غير النفطية مؤشراً على قدرة الاقتصاد الوطني على الوصول إلى الأسواق الخارجية، وتسعى الدولة ومن خلال سياساتها القطاعية والتجارية إلى تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، وزيادة وصول المنتجات والسلع الوطنية إلى الأسواق الخارجية، وحسب نتائج عام 2013 بلغت قيمة الصادرات الوطنية المنشأ نحو 148.2 مليار درهم، مقارنةً بـ 169.7 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2012، مسجلةً انخفاضاً وصل إلى 12.7 %، ويعود السبب الرئيسي إلى الانخفاض، إلى انخفاض قيمة الصادرات من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ومصنوعات هذه المواد، حيث بلغت خلال عام 2013، ما قيمته 80.1 مليار درهم مقارنةً بـ 108.3 مليار درهم خلال عام 2012، بينما ارتفعت صادرات الدولة من المعادن العادية ومصنوعاتها، حيث وصلت إلى 21.8 مليار درهم خلال عام 2013 مقارنةً بـ 17.3 مليار درهم خلال عام 2012، كما وانخفضت صادرات الدولة من اللدائن والمطاط ومصنوعاتهما، إلى 10.5 مليار درهم عام 2013، مقارنةً بـ 13.9 مليار درهم عام 2012، بينما ارتفعت صادرات الدولة من المنتجات المعدنية إلى 7.6 مليار درهم خلال عام 2013، مقارنةً بـ 6.6 مليار درهم خلال عام 2012، وارتفعت كذلك صادرات الدولة من منتجات الأغذية، حيث وصلت إلى 7.4 مليار درهم خلال عام 2013 مقارنةً بـ 6.4 مليار درهم خلال عام 2012، الأمر الذي يدل على القدرات الكامنة لدى الاقتصاد والتنوع في السلع الوطنية والمقدرة التنافسية إلى الوصول إلى الأسواق الخارجية، وما يزيد من أهمية هذه النسب أنها تحققت رغم تداعيات الأزمة العالمية على مختلف الاقتصادات، ويوضح الشكل التالي توزيع الصادرات حسب المجموعة الرئيسية.

شكل 3

توزيع قيمة الصادرات حسب أهمية أقسام النظام المنسق 2013

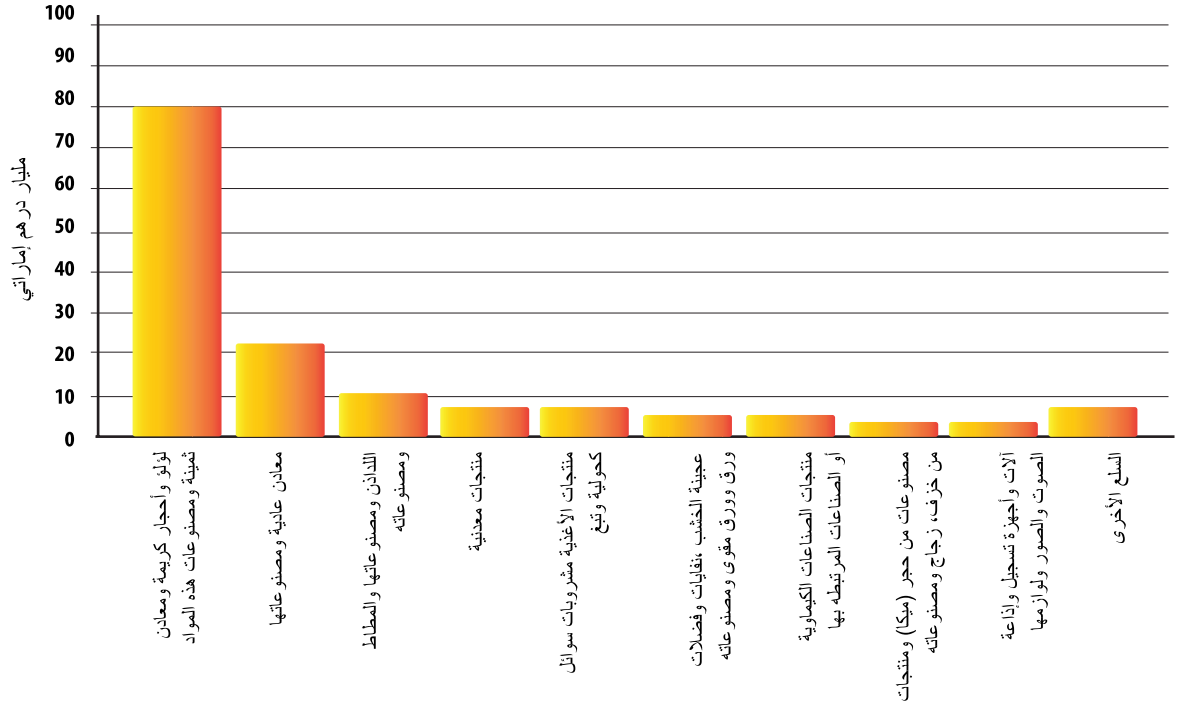

- **المعاد تصديره**

بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها نحو 232.2 مليار درهم إماراتي خلال عام 2013، مقارنةً بـ 218.6 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2012، وبهذه القيمة تكون قيمة المعاد تصديره قد ارتفعت بنسبة مقدارها 6.2 %، ويعود ذلك إلى ارتفاع المعاد تصديره من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ومصنوعات هذه المواد إلى 87.3 مليار درهم عام 2013، مقارنةً بـ 86.8 مليار درهم عام 2012، وكذلك ارتفعت قيمة المعاد تصديره من الآلات وأجهزة التسجيل وإذاعة الصوت والصور ولوازمها إلى 54.5 مليار درهم عام 2013، مقارنةً بـ 45.4 مليار درهم عام 2012، كما وارتفعت قيمة إعادة التصدير من معدات النقل إلى 37.3 مليار درهم، مقارنةً بـ 35.4 مليار درهم خلال عام 2012، ويوضح الشكل التالي توزيع المجموعات الخاصة بإعادة التصدير خلال عام 2013.

شكل 4

توزيع قيمة المعاد تصديره حسب أهمية أقسام النظام المنسق 2013

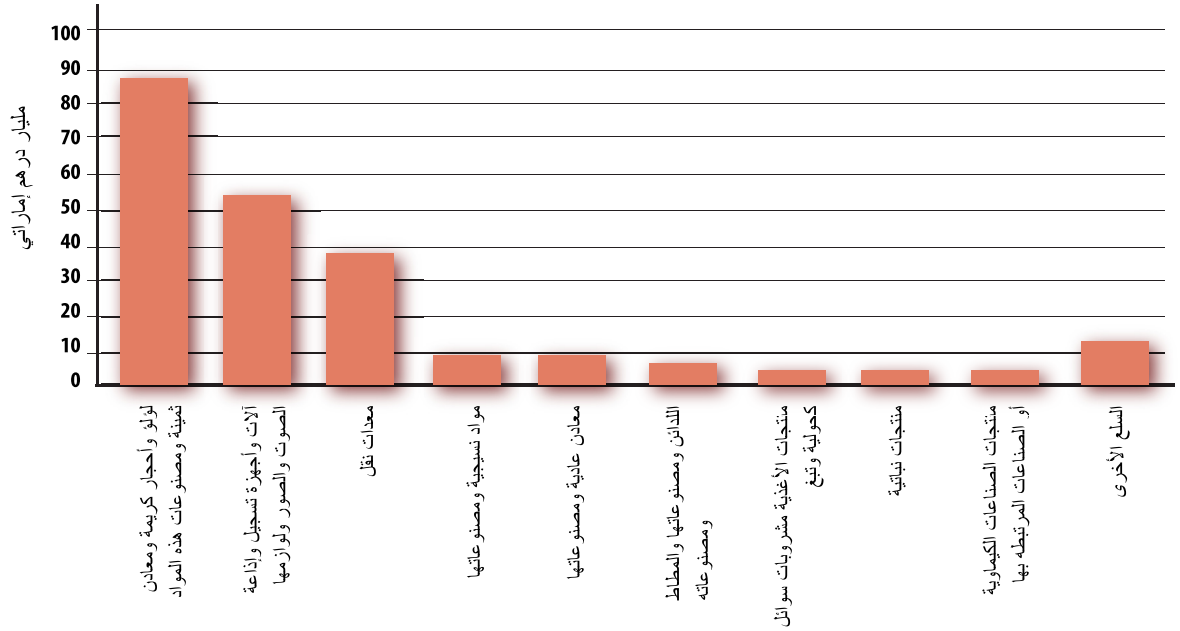

إحصاءات التجارة الخارجية البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي 2013

تسعى مختلف الدول إلى تطوير علاقاتها وتبادلاتها التجارية مع الشركاء التجاريين، سواءً على مستوى الواردات أم الصادرات، وتقوم جهات الاختصاص بتنظيم تلك العلاقات وتوثيقها بهدف حماية الحقوق والمصالح والالتزامات المتبادلة، وذلك لتحقيق عوائد مجزية لسياساتها التجارية، وتعتبر بيانات التجارة الخارجية المصدر الهام لتحديد طبيعة وتوزيعات حركة التجارة الخارجية وفقاً لبلد المنشأ والمقصد النهائي للسلع، وحسب بيانات 2013، فقد بلغت قيمة التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي 96.4 مليار درهم إماراتي، حيث شكلت ما نسبته 9 % من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي كما أسلفنا، مقابل 80.7 مليار درهم إماراتي خلال نفس الفترة من عام 2012، وبنسبة ارتفاع ملحوظة بلغت 19.5 % عما كانت عليه في العام السابق، حيث تركزت قيمة التبادل التجاري مع المجموعة المذكورة (دول مجلس التعاون الخليجي) على النحو التالي:

فقد جاءت السعودية في المركز الأول من مجموع ترتيب قيم التجارة السلعية غير النفطية الكلية مع المجموعة المذكورة، وبقيمة إجمالية مقدارها 35.9 مليار درهم عام 2013، مقابل 29.9 مليار درهم إماراتي عام 2012، وبنسبه ارتفاع مقدارها 20.1 %، تليها في المرتبه الثانية سلطنة عمان، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري ما مقداره 25.9 مليار درهم إماراتي عام 2013، مقابل 20.2 مليار درهم إماراتي عظام 2012، وبنسبة ارتفاع مقدارها 28.5 %، تلتهما حسب الترتيب كل من الكويت وقطر والبحرين، وبقيمة 14 مليار درهم و11.5 ثم 9.1 مليار درهم على التوالي خلال عام 2013، ويوضح الرسم البياني التالي نسب حجم التبادل التجاري السلعي مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2013.

شكل 5

نسب حجم التبادل الكلي لدولة الإمارات العربية المتحدة مع دول مجلس التعاون الخليجي 2013

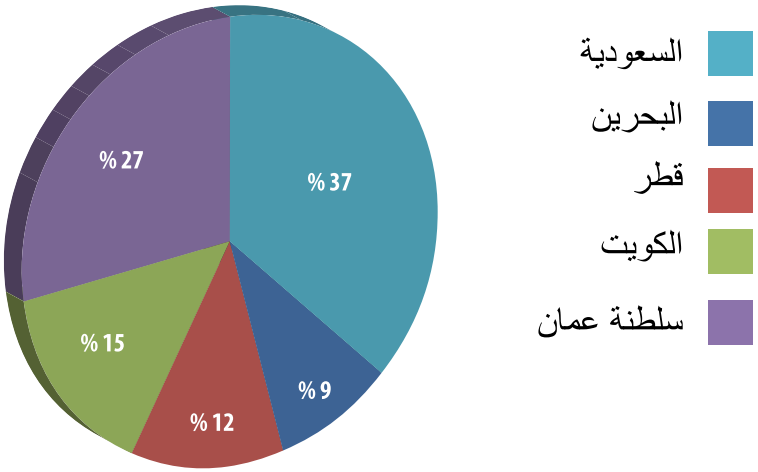

حجم التبادل التجاري

يمثل حجم التبادل التجاري (مجموع قيم الصادرات غير النفطية والمعاد تصديره وقيمة الواردات) حيث تنبع أهمية هذا الرقم بمقارنته بقيمة الناتج المحلي للدولة، لكونه يعكس مستوى الانفتاح على باقي العالم، ولكونه يمثل ترجمة لسياسة الانفتاح التجاري التي تنتهجها الدولة على أساس عملية تنويع القاعدة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وبلغ حجم التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2013 نحو 1065.5 مليار درهم، مقارنةً بـ 1055.9 مليار درهم عام 2012، مسجلاً ارتفاعاً وصلت نسبته إلى 0.9 %، لنفس فترة المقارنة، كما وارتفعت نسبه زيادة التبادل التجاري خلال عام 2012، عما كانت عليه خلال عام 2011، بنسبه وصلت إلى 13.8 %، وكذلك ارتفعت نسبه زيادة التبادل التجاري خلال عام 2011، عما كانت عليه خلال نفس الفترة من خلال عام 2010، وبنسبه وصلت إلى 23 % كما وارتفعت نسبة التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة مع العالم الخارجي خلال عام 2010، إلى ما نسبته 14.2 % عما كانت عليه خلال عام 2009، ويعود السبب في ذلك يعود إلى الارتفاع الحاد الذي شهدته حركة الصادرات وإعادة التصدير الخاص بالدولة، وفق ما تم توضيحه في مكان آخر من التقرير، من جانب آخر تعتبر نسبة حجم التبادل التجاري إلى الناتج المحلي من النسب العالية مقارنة بباقي الدول ذات الطبيعة المشابهة، ويلقي الرسم البياني التالي الضوء على تطور ارتفاع نسب التبادل التجاري خلال الخمس أعوام الأخيرة.

جدول (1): قيمة التبادل التجاري خلال الخمس أعوام الأخيرة 2009 - 2013

(القيمة: مليار درهم إماراتي)

نوع التجارة	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات	447.4	485.4	602.8	667.5	685.1
الصادرات غير النفطية	65.3	83.1	114	169.7	148.2
إعادة التصدير	147.7	185.9	210.8	218.6	232.2

كما ويبين الشكل أدناه حجم قيم التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وذلك بشكلٍ مفصل لكل من الواردات والصادرات غير النفطية والمعاد تصديره حسب تطورها خلال الخمس سنوات المذكورة

شكل 6

قيم الصادرات غير النفطية والواردات وإعادة التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة

2013 - 2009

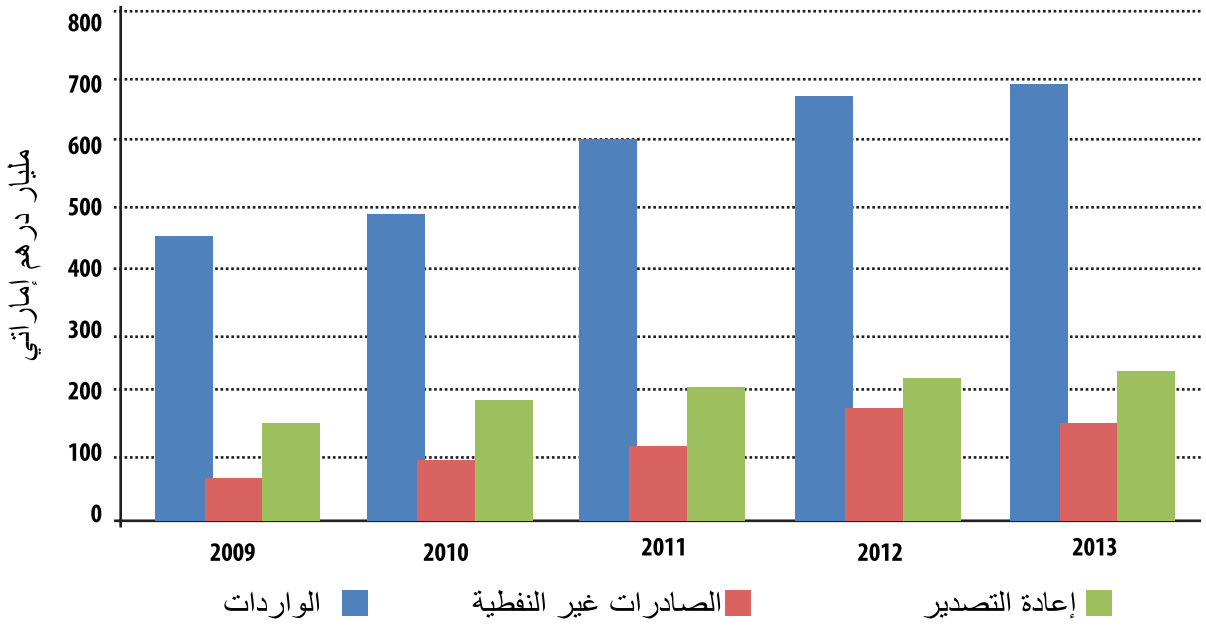

كما ويبين الشكل التالي حجم التبادل التجاري الكلي خلال الخمس سنوات الأخيرة ومدى تطورها مع العالم الخارجي.

شكل 7

تطور حجم التبادل التجاري الكلي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2009 - 2013

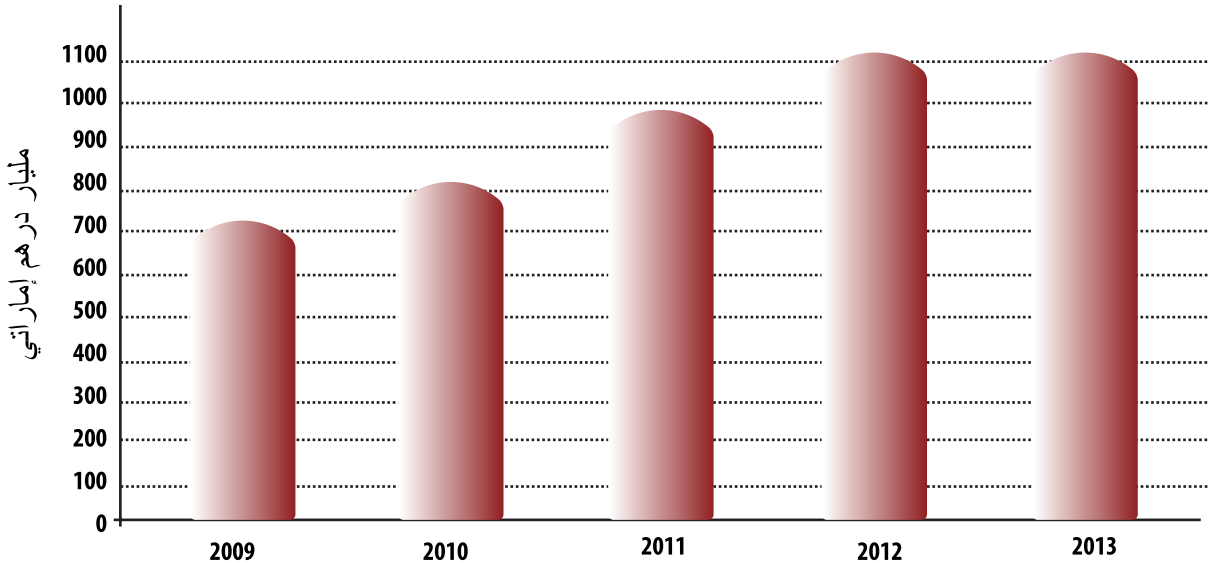

بيانات إحصاءات التجارة الخارجية حسب الأشهر من عام 2013.

أما فيما يخص إحصاءات التجارة الخارجية على المستوى الشهري خلال عام 2013، فنلاحظ أن هناك نمواً مستمراً، وذلك وفقاً لما يبينه الرسم التالي، حيث تظهر قيم التجارة الخارجية نمواً في كافة أشهر السنة تباعاً خلال عام 2013، وإن دل ذلك فإنما يدل على اهتمام الدولة بالصناعة الوطنية، وتكمن في الاهتمام بالتصنيع الغذائي، والصناعات الواعدة والتي سيكون عليها طلب في المستقبل، مثل صناعات الطاقة المتجددة، وقطع الغيار اللازمة لها، وخدمات صناعة تكنولوجيا المعلومات، لما لها من أثر واضح في تنمية حركة الصادرات غير النفطية للعالم الخارجي، كما اهتمت الدولة بالعمل على وضع سياسة واضحة خاصة بإقامة صناعة خاصة بالتصدير، وخاصةً للسلع التي تتواجد المواد الأولية لها بالدولة، وذلك من خلال استراتيجية واضحة لتنمية الصادرات غير النفطية، والعمل على إقامة مراكز لتنمية الصادرات غير النفطية وترويج السلع المحلية، والتركيز على الأسواق التي ما زالت بحاجة إلى المنتجات التي تتميز بها الدولة ولها مقدرة تنافسية عالية، مثل الألمنيوم، واليوريا، والسيراميك وغيرها، كما وأبدت الدولة الاهتمام الواضح في تنويع التبادل التجاري في قطاع الاستيراد وذلك لتوفير كافة السلع ومن شتى البقاع وذلك لتوفير حياه كريمة ورفع مستوى معيشه الأفراد، وذلك بتوفير كافة المستلزمات والمواد الأولية والسلع والأدوات التي يحتاجونها من كافة دول العالم، حيث بادرت بفتح كافة الأسواق العالمية أمام التجار لاستيراد ما يحتاجه المواطن المقيم على أرض الدولة، وتعتبر أسواق الدولة منافسة على المستوى الإقليمي والعالمي في تنوع السلع العالمية، وفق ما توصلت إليه أحدث الماركات العالمية، بغض النظر عن النوع، وآخر ما توصلت إليه تكنولوجيا

المعلومات من خلال التشجيع على إقامة المعارض العالمية في كافه القطاعات وعلى مدار العام.

ويبين الرسم البياني التالي استقرار وارتفاع مستويات التبادل التجاري في كافه الأشهر خلال عام 2013، بغض النظر عن فصول السنة من خلال الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير.

شكل 8
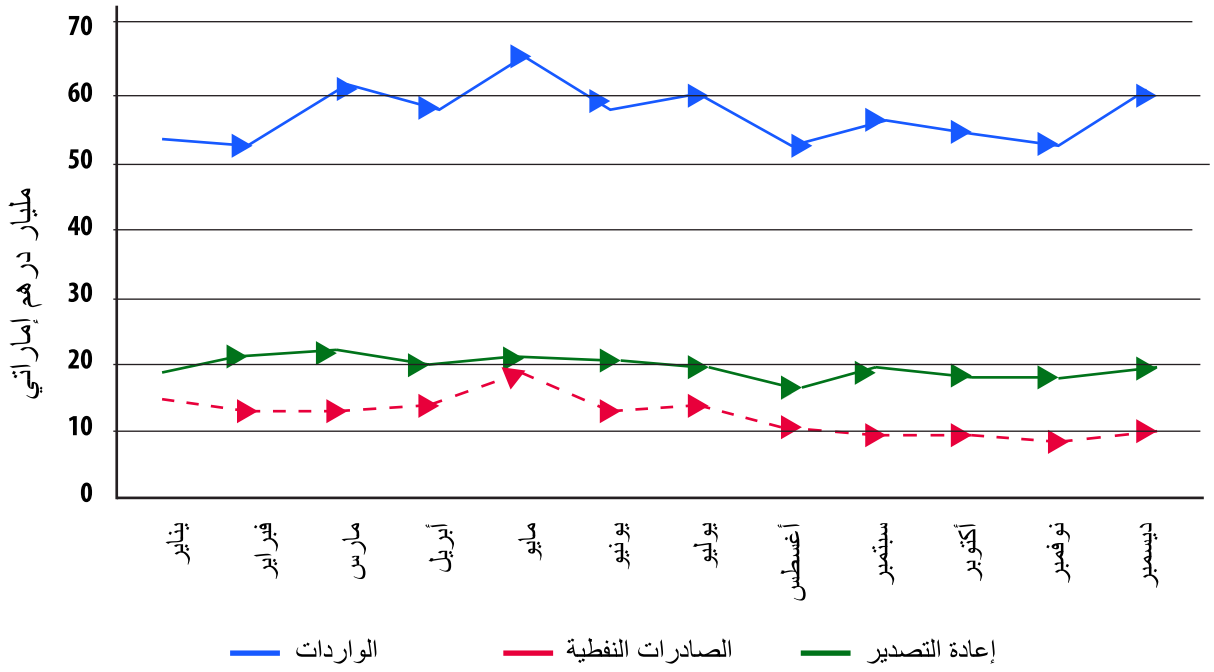
التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة بشكلٍ شهري 2013